

مقدمة:

لقد انتشر مصطلح "Governance Corporate" في مجال الأعمال و الأسواق المالية، وهو المصطلح الذي اتفق على ترجمته إلى "أسلوب ممارسة الإدارة الرشيدة" أو "حوكمة الشركات"، وقد نشأ هذا المفهوم نتيجة القصور الذي تخلل القوانين والنشريات التي تحكم ممارسة الأعمال والأنشطة التجارية، والتي أدت إلى حدوث الكثير من حالات الإفلاس والتعسر والعسر المالي للعديد من الشركات الضخمة، التي تضرر من جرائها آلاف المساهمين وأصحاب رؤوس الأموال. تعتبر حوكمة الشركات كممارسة تشتمل على مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وغير ذلك من أصحاب المصالح، وكذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنظمة وطرق تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء، وينبغي أن تقدم الحوكمة الجيدة حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها مصالح المنظمة وحملة الأسهم وتسهل من عملية الرقابة". كما تشترط حوكمة الشركات الجيدة تطبيق مجموعة من المبادئ.

وقد ساهم كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالتعاون مع منظمة التعاون الإقتصادي في تحديد الشروط في مبادئ خمسة خاصة للحوكمة هي: حماية حقوق المساهمين والمعاملة المتكافئة للمساهمين ودور أصحاب المصالح في حوكمة الشركات والإفصاح والشفافية وأخيراً مسؤوليات مجلس الإدارة .

كما تختلف مداخل دراسة حوكمة الشركات في طرحها لإشكالية أولويات إدارة المنظمة، وآليات عملها في سبيل تحقيق أهداف وتطلعات مختلف أصحاب المصالح، حيث ليس هناك نموذج وحيد للأساليب السليمة لحوكمة الشركات فهناك النموذج التساهمي والآخر تشاركي أو بما يسمى خدمة أصحاب المصالح، ويكون اختيار نموذج حوكمة الشركة على حسب النظام الوطني للحوكمة، فهو يختلف على حسب الظروف القانونية والتنظيمية وتطور أسواق رأس المال.

ولكن مع التحولات في درجة الوعي المجتمعي بأهمية دور الشركات في خدمة مصالحها وقوة وشرعية المطالب المجتمعية، أصبحت الشركات مجبرة على إدماج الأهداف الأخلاقية وخدمة المجتمع ضمن أهدافها الإستراتيجية لكن لا بد أن تتبع هذه الخطوات بقياس مدى فعالية نظام حوكمة الشركات، لذلك تم استحداث عدة أدوات من أهمها لوحة القيادة المتوازنة التي تساعد على متابعة تنفيذ الإستراتيجية وتوفير أساس لمتابعة أداء الإدارة خطوة بخطوة، حيث تمكن من متابعة تنفيذ كل هدف إستراتيجي وتأثيره على أداء باقي الأنشطة، وبتقييم كمي ونوعي لأداء الشركة، مما يمكن المسؤولين من تخصيص الموارد بصفة عقلانية، وبهذا تسهم لوحة القيادة المتوازنة في تحقيق فعالية نظام الحوكمة في الشركات. إن إشكالية فعالية نظام حوكمة ليست مطروحة فقط بالنسبة للشركات الخاصة، وإنما يعاني أيضا نظام حوكمة الشركات العمومية وخاصة منها في الإقتصاد الجزائري عدم الكفاءة وفشل آليات الرقابة، ولذلك فإن الشاغل الأول الذي يجب التركيز عليه يتمثل في تحديد الفروق بين نظام الحوكمة في الشركات العامة والخاصة؛ ومن ثم يجب مراجعة وتعديل آليات الحوافز والضوابط في الشركات العامة". ويجب أن لا تكون الآليات ثقيلة جدا، وإنما تتسم بالمرونة الكافية التي تأخذ في الاعتبار مبدأ استقلالية الإدارة استقلالية المؤسسات الاقتصادية عن.

المحور الأول: الإطار العام لحوكمة الشركات.

لقد اشتد النقاش حول مسألة الحوكمة، خصوصاً في سنوات التسعينات من القرن الماضي، جاء ذلك بعد الفضائح المالية التي مست كبرى الشركات، والتي كانت لها انعكاسات سلبية على الكثير من الإقتصاديات الدولية والعالمية،⁽ⁱ⁾ وبهذا اكتسب موضوع حوكمة الشركات أهمية بالغة سواء على مستوى الحكومات أو الشركات.

حيث أثرت هذه التغيرات الديناميكية في مفهوم الحوكمة، وجعلته يتطور نحو تفعيل وسائل التحكم والرقابة، لضمان مصالح مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، وبالأخص حقوق المساهمين، فقد أصبحت مبادئ حوكمة الشركات تشكل الإطار المرجعي للعلاقات السلطوية بين المسيرين ومساهمي الشركات، وسنتطرق في هذا المحور إلى التأصيل النظري لحوكمة الشركات، خصائص وركائز حوكمة الشركات.

I. التأصيل النظري لحوكمة الشركات.

نتطرق في هذه النقطة إلى الأسس النظرية لحوكمة الشركات، بالتركيز على أصل مفهوم حوكمة الشركات، أهميتها ومبادئها التي جاءت بها أهم الهيئات الدولية.

1- أصل مفهوم حوكمة الشركات:

يعود الفضل إلى الباحثان Berle et means (1932)⁽ⁱⁱ⁾ في جعل موضوع حوكمة الشركات مجال بحث منفصل بحد ذاته، من خلال مناقشتها للنزاعات الناتجة عن الانفصال بين وظيفة الملكية ووظيفة اتخاذ القرارات، على مستوى كبرى شركات الأسهم الأمريكية، التي كانت تعيش تبعات الأزمة المالية لسنة 1929، فمن خلال أبحاثهم الميدانية وجدوا أن الشركات تعاني من مشاكل ناتجة عن انفصال حق ملكية رأسمال عن تسييره، التي نتج عنها تضارب المصالح بين المسيرين والمساهمين.

فالإدارة تسعى إلى خدمة مصالحها من خلال سيطرتها على اتخاذ القرار، بصرف النظر عما إذا كانت هذه القرارات متوافقة أو غير متوافقة مع تطلعات المساهمين، ومنه يتحمل المساهمين المخاطر المالية، بينما يتخذ المسيريون القرارات بشأن تسيير أموالهم.⁽ⁱⁱⁱ⁾ وفي سنة 1976 اقترح كل من Jensen & Meckling^(iv) حل مشكلة تضارب المصالح من خلال نظرية الوكالة، وعرف الباحثان علاقة الوكالة على أنها: (v) "عقد يقوم على أساسه طرف أو عدة أطراف (الموكل) بتكليف طرف آخر (الوكيل) بأداء مهمة عوضاً عنه باسم الموكل، ما يترتب عنه تنازل عن جزء من القدرة على اتخاذ القرارات لصالح الوكيل".

فقد ركزت نظرية الوكالة على ضرورة وضع آليات تعمل على حماية حقوق المساهمين، والحد من التلاعبات المالية والإدارية من طرف المسيرين. إذ يحتمل في كل شركة حدوث تضارب مصالح بين المساهمين الذين يسعون إلى تعظيم ثروتهم، والمسيرين الغير المساهمين الذين يسعون إلى تحقيق مصالحهم الشخصية، حيث "يستفيد المسيريون من عدم تماثل المعلومات، كما أنهم يستطيعون "التلاعب" بالمعلومات التي يتم نقلها للمستثمرين، مما يستوجب وضع أجهزة تحفيز، تنظيم ومراقبة بهدف ضمان حسن سير الشركة".^(vi) فيما ارتكزت نظرية تكاليف الصفقات على مبدأ العقلانية المحدودة للأعوان الإقتصاديين في تعاملاتهم الإقتصادية داخل السوق، فهي تؤكد على أن العقود هي في الأساس غير تامة، كونها لا تستطيع تغطية كافة الاحتمالات الممكنة. ما يشجع على ظهور التصرفات المبنية على المصالح الخاصة، لذلك عرف

willamson حوكمة الشركات على أنها: "وسيلة لضبط النظام داخل علاقة اقتصادية، قد يتسبب احتمال حدوث خلاف بين الأعوان الإقتصاديين إلى عدم تقاسمهم المزايا الناتجة عن التبادل" (vii). وبهذا يعد تفضيل خدمة المصلحة الخاصة وانتهاز الفرص نقطة مشتركة بين كل من نظرية تكاليف الصفقات ونظرية الوكالة، في تفسيرهم لضرورة وضع نظام حوكمة، وتعد هاتين النظريتين من أهم النظريات المفسرة لحوكمة الشركات.

2- مفهوم الحوكمة:

بعد الأزمة المالية التي هزت أسواق لندن المالية انخفضت ثقة المستثمرين البريطانيين، مما دعا مجلس العموم البريطاني إلى تشكيل لجنة تحقيق برئاسة "سير ادريان كادبوري" لمعرفة أسباب انهيار تلك الشركات، وأصدرت تلك اللجنة تقريراً يحمل اسم كادبوري "Cadbury Report" 1992، ويعد بداية ظهور تعبير "الحوكمة Governance" في العصر الحديث، كما قدم أول تعريف لحوكمة الشركات باعتبارها: "النظام الذي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الشركات." (viii)

ورغم مساهمة هذا التقرير في إصدار مجموعة واسعة من التقارير من طرف هيئات ودراسات مختلفة، لتفعيل تطبيق الحوكمة في الشركات المساهمة، إلا أنه يعد محدوداً كونه لا يتطرق إلى نوع النظام الواجب تطبيقه، كما أنه لا يحدد الأطراف التي ينبغي توجيهها ومراقبتها.

أما Cabby. J et Hirigoyen. G (ix) فيعرفان حوكمة الشركات على أنها: "شبكة علاقات تربط عدة أطراف فاعلة في إطار تحديد إستراتيجية الشركة وتحقيق الأداء"، وركزا الباحثان في تعريفهما على دور تعهد الشركة مع الأطراف الفاعلة في خلق القيمة.

ويتابع Point & Igalens في نفس المسار: (x) "أنه على الشركات أن تلتزم نحو مختلف الأطراف الفاعلة حتى تتمكن من خلق ميزة تنافسية، ويؤكد الباحثان أن فكرة حوكمة الشركات تساهم في إبراز دور مختلف الأطراف الفاعلة وطبيعة الشبكات التي تربطهم، والتفاعلات التي تنشئ بينهم في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للشركة".

وقد جاء هذا التعريف ليؤكد على دور القرارات الإستراتيجية في خلق القيمة، على شرط وضع نظام يضبط تصرفات كل الأطراف الفاعلة، أي نظام حوكمة يدفعهم للقيام بأدوارهم، من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية وخلق الميزة التنافسية.

لكن تعد أبحاث Charreaux.G من أبرز المساهمات الحديثة في تعريف حوكمة الشركات، في تحديد نماذجها وأنظمتها، فقد ركز في تعريفه لحوكمة الشركات على استخدام آليات للحد من التصرفات الإنتهازية المسيرين، فحوكمة الشركات تشمل: (xi) "مجموع الآليات التي تحد من صلاحيات المسيرين وتؤثر في قراراتهم، أي تحكم تصرفاتهم وتحدد مجالات تدخلهم" هذا التعريف الشامل والواسع يسمح بأخذ مجمل الآليات سواء الداخلية أو الخارجية، واستخدامها كآليات حوكمة.

كما قدمت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OCDE تعريفاً متطوراً لحوكمة الشركات، وعرفتها بأنها: (xii) "تتضمن على مجموعة من العلاقات بين إدارة المنظمة ومجلس إدارتها وحملة الأسهم فيها وغير ذلك من أصحاب المصالح، وكذلك الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف المنظمة وطرق تحقيق تلك الأهداف والرقابة على الأداء، وينبغي أن تقدم الحوكمة الجيدة حوافز مناسبة للإدارة لتحقيق الأهداف التي تحقق بدورها مصالح المنظمة وحملة الأسهم وتسهل من عملية الرقابة".

فحسب هذا التعريف تعمل حوكمة الشركات على توزيع الأدوار والمسؤوليات بين مختلف الأطراف الفاعلة، ذات العلاقة بالشركة من أجل الوصول إلى مستوى أداء جيد، كما تشدد OCDE على أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا عن طريق وضع آليات تضمن مراقبة تنفيذ الأهداف، وتقييم النتائج المتوصل إليها. نستخلص من خلال التعريفات السابقة، أن حوكمة الشركات تسعى إلى توفير النظام الذي يسمح بخلق قيمة وأعلى أداء للشركات، فمساهمتها الأساسية تكمن في قدرتها على تحديد ووصف طريقة العمل المثلى لآليات الرقابة، من أجل تفادي الصراعات والإختلافات التي يمكن أن تحدث بين مختلف الأطراف الفاعلة.

http://uclafinance.typepad.com/main/files/jensen_76.pdf